الإدمان على إهدار الفرص الضائعة

يهل شهر رمضان المبارك على العالم العربي والإسلامي في ظل تحديات اقتصادية معقـدة لجهة غلاء أسـعار النفط والطاقـة والمـواد الغذائية والمنتجـات الصناعية والأدوات والمعـدات الإنتاجيـة، إلى جانب الارتفـاع الهائل لتكاليف الشـحن والنقل والتفريغ والتأمين ، وما يترتب على كل ذلك من انعكاسات سلبية على تنفيذ الخطط والبرامـج الوطنية والإقليمية والدولية التي تسـتهدف مكافحـة الفقر ورفع معدلات النمو ومعالجة مصاعب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وسـط معطيات تشـير إلى أنّ ثمة حضوراً خاملاً للعالم العربي والإسلامي على تخوم عصر ما بعد الحداثة.

بوسـعنا القول أن ثـورة تكنولوجيا الاتصـال والمعلومات تمكنت خـلال العقدين الأخيرين من القرن العشـرين من نقل العمل الاجتماعـي من مجال الإنتاج الصناعي إلى مجال الإنتاج الاليكترونـي، وتجديد مدخلات الصناعة إذ غدت تعتمد على المواد الخفيفة بدلاً من المواد الثقيلة ، فيما تغيرت الوسـائط المنظمة للعلاقة بين الإنتاج والتسويق والاستهلاك بواسطة إحلال إدارة المعلومات محل إدارة العمليات والأشياء وما ترتب على ذلك من تحولاتٍ جذرية في معايير الأرباح بوصفها المصدر الرئيسـي لتراكـم الثروة ، خصوصاً بعد أن أسـهمت التجـارة الاليكترونية فـي تحقيق التحول من فائض القيمة الذي اكتشـفته الماركسـية إلى القيمة المضافة التي اسـتولدتها العولمة!!

أحمد الحبيشي

أما بُنية العمل والملكية فقد تبدلتا على نحو مدهش ، حيث اتسع الطابع الاجتماعي للملكية على نطاقٍ عالمي من خلال أسواق الأسهم والتـجـارة الاليكترونية ، بطريقة أكثر فعالية من صيغة « الاشتراكية والثورة البروليتارية » التي كانت الماركسية تراهن عليها، فيما تـراجع دور الطبقة العاملة التي تلعب دور القوة المحركة للعمل في ظل المعطيات التقنية للثورة الصناعية وأصبح العمل اليوم يعتمد على قـوة محركة جـديـدة هي العاملون الذين يقرأون المعطيات الرمزية والرقمية والمعلوماتية على شاشات أجـهـزة الـحـاسـوب ، ثم يقومون بتحويلها إلى صورٍ وأصـواتٍ وأوامـر ورسائلَ وقـرارات وتعليمات تنتقل بسرعة الضوء من مواقع الإدارة إلى مواقع الإنتاج والتسويق داخل البلد الواحد وعـلـى مستوى الكوكب الأرضي بأسره.

تـبـدو صـورة الحضور العربي على تخوم الألفية الثالثة قاتمة ومضطربة، مقابل الحضور الفاعل لأمم وشعوب وثقافات أخرى نجّحت في اختراق مشهد النظام العالمي الذي تحوّل إلى نظام كوني بلا حدود، على نحو يصعب تجاهله والانعزال عنه أو مقاومته ورفضه ، فيما أصبح معيار الدخول إليه والحضور الفاعل فيه هو مدى القدرة على امتلاك الحيوية العقلية والذهنية والفكرية ، والاستفادة من الفتوحات المعرفية والمنجزات التقنية التي يتشكل على أساسها العالم الجديد في الزمن الجديد.

عندما انتقل العرب من القرن العشـرين إلى القـرن الحادي والعشـرين كان نظامهـم الإقليمـي يشـهد بدايـات تحلله وتفككـه على إثر غزو العـراق للكويـت، وانتشـار القواعـد العسـكرية الأجنبية فوق الأراضـي العربية.. وبعد دخول الألفية الثالثة الميلادية أصبح العالم العربي مكشوفاً بالكامل أمام تحديات العولمة وعالـم مـا بعـد الحداثـة.

لا ريب في أنّ العقدين الأخيرين من القرن العشرين شكلا محطة هامة على تخوم الألفية الثالثة التي دشّنت بداية انتقال الحضارة الحديثة من زمن الثورة الصناعية ـ التي حققت خلال ثلاثمائة عام ما لم تحققه حضارات البشرية خلال آلاف السنين ـ إلى زمن الفتوحات اللامتناهية لثورة الاتصال والمعلومات التي نقلت الحضارة الصناعية الحديثة من العالمية إلى العولمة.

مما له دلالة عميقة أنّ خميرة الانتقال من عالمية الحضارة الحديثة إلى عولمة حضارة ما بعد الحداثة، تشكلت ونضجت خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، بفعل تسارع فتوحات تكنولوجيا الإتصال والمعلومات التي أعلنت شهادة وفـاة « المنظومة الاشتراكية العالمية » التي جاءت ولادتها بعد قيام الثورة البلشفية في بدايات القرن العشرين ودخول القوات السوفييتية الى بعض دول اوروبا الشرقية لتشكل أول محاولة للإنشقاق عن واحدية وعالمية الحضارة المعاصرة بواسطة عملية قيصرية اريقت على أطرافها دماء غزيرة ، وأول تـجـربـة تستخدم أدوات الأيديولوجيا لبناء «حضارة اشتراكية» مغايرة، ينقسم العالم على تربتها إلـى عالمين وحضارتين وثـقـافـتـيـن معاصرتين «الاشتراكية والرأسمالية».

لسوء حظ العالم العربي والإسلامي أنه كان إما ملحقًا بأحد العالمين المفترضين، أو محايدًا بينهما، أو خاضعًا لتهويمات طوباوية (دينية أو قومية) تفترض إمكانية بناء عالم ثالث وحضارة ثالثة على أساس الهوية الدينية أو القومية !!

والأسوأ من ذلك أنّ العالم العربي شهدَ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين المنصرم فشل كافة مشاريع التغيير المفترضة التي بشرت بها وقادتها تيارات فكرية وطنية أو قومية أو إسلامية ، وقد تزامن دخول هذه المشاريع مأزق الركود والتراجع مع بدايات انتقال الحضارة المعاصرة من العالمية إلى العولمة ومن الحداثة إلى ما بعد الحداثة ومن النظام الدولي إلى النظام الكوني.

العالم العربي شـهدَ خلال العقدين الأخيرين من القرن العشـرين المنصرم فشـل كافة مشـاريع التغيير المفترضة التي بشـرت بها وقادتهـا تيـارات فكرية وطنيـة أو قومية أو إسـلامية ، وقد تزامن دخول هـذه المشـاريع مأزق الركـود والتراجـع مع بدايـات انتقال الحضـارة المعاصـرة مـن العالمية إلـى العولمـة ، ومـن الحداثة إلى مـا بعـد الحداثة ، ومـن النظـام الدولي إلـى النظـام الكوني.

عندما انتقل العرب من القرن العشرين إلى القرن الحادي والعشرين كان نظامهم الإقليمي يشهد بدايات تحلله وتفككه على إثر غزو العـراق للكويت، وانتشار القواعد العسكرية الأجنبية فـوق الأراضـي العربية.. وبعد دخول الألفية الثالثة الـمـيـلادية أصبح العالم العربي مكشوفًا بالكامل أمام تحديات العولمة وعالم ما بعد الحداثة.

في هذا السياق تضاءلت حـوافـز التفكير بالآليات والـتـصـورات التي تساعد على تعويض العالم العربي ما خسره من فرص تاريخية ضائعة خلال القرنً العشرين المنصرم ، وتمكنه من تجاوز فجوة التخلف والركود والانقطاع الحضاري والعودة إلى ميدان إبداع الحضارة.. حيث أصبح العرب مثقلين بهموم إضافية ذات طابع مركزي ومحوري. فالإسلام الـذي نـشـره الـعـرب في مختلف بقاع العالم وصنعوا بـه حضارتهم ، يتعرض للتشويه والتشكيك بصورةٍ مزدوجة، حيث يتم تقديمه من قبل الجماعات الإسلاموية المتطرفة على نحو متشدد ومـنـغـلـق ودمـــويٍ بًـخـلافٍ تعاليمه السمحاء وقيمه الإنسانية ورصيده الحضاري المنفتح ، فيما تسعى القوى اليمينية والعنصرية في الغرب للتحريض ضد الإسلام والعرب والمسلمين على خلفية أحداث 11 سبتمبر 2001م ، وغيرها من أعمال الإرهاب التي ترتكبها جماعات ضالة ومتعصبة تحت يافطة الجهاد الإسلامي!!

أما الإرهاب الذي ارتبط بهجمات 11 سبتمبر على رموز السيادة الكونية والقوة الاقتصادية والجبروت العسكري في قلعة العولمة ومعقل ثـورة تكنولوجيا الإتصال والمعلومات ، فقد تمكن من تحويل بدايات الألفية الثالثة الجديدة ، إلى ساحة مواجهة مفتوحة بين العولمة وما قبلها.. وتعميق الفجوة بين حضارة القرن الحادي والعشرين وبقايا حضارات القرون السابقة.. وتقويض الأنساق والتصورات الطوباوية والتهويمات الأيديولوجية (الدينية والقومية) الموروثة عن الحقب السابقة للألفية الثالثة الجديدة.

ومع بدء وإتساع المواجهة التي فجرتها أحـداث 11 سبتمبر 2001م ، وجد العالم العربي نفسه في قلب هذه المواجهة الساخنة ، خصوصاً وأنّ الذين تورطوا في تلك الاعتداءات المشينة تخطيطًا وتمويلاً وتنفيذًا، جاؤوا منه، وحملوا هويته وثقافته، وتظاهروا بتبني قضاياه!!

هكذا انقضت الأعـوام الماضية من القرن الحادي والعشرين والألفية الثالثة الميلادية.. ومع اطلالة كل عام جديد ، يجد العرب والمسلمون عموما أنفسهم في دوامة مستمرة من الخسائر الجديدة التي تُضاف إلى خسائر سابقة تكبدوها حين أضاعوا فرصًا نهضوية تاريخية لا يمكن تعويضها!.

والحال أنّ العرب والمسلمين مطالبون اليوم باجتراح معارك دفاعية عن قضايا جديدة قديمة مثل : الحرية، السيادة، التنمية، النهضة، خصوصًا بعد أنْ أصبح العراق أرضاً محتلةً إلى جانب فلسطين وجزر الإمارات العربية.. الخ!.

في الوقت نفسه يتوجب على العرب تأهيل أوضاعهم للإلتحاق بالعصر الجديد والانـدمـاج فـي الـعـالـم الكوني.. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون الديمقراطية وإصـلاح أوضـاع التعليم والثقافة والإعلام ، وتبرئة الإسلام من تهمة الإرهاب وتحريره من وصاية أشباه الإكـلـيـروس، ومـا يترتب على ذلك من نقدٍ للتأويلات السلفية المتحجرة للدين ، وتقويض التوظيف السياسي للإسلام الذي أصبح اليوم اسلاما سياسيا تتصارع على تربته مفاعيل اللعبة العمياء لقوى الـثـروة والسلطة ، ويستخدمه السياسيون غطاء (شرعيا) للصراع على العروش ، وممارسة أساليب قذرة تبررها دهاليز ومواخير السياسة ولا تجيزها قيم الدين !!

لقد تأخر العالم العربي كثيرًا في حسم هذه القضايا طوال القرن الماضي ، وعجز عن اكتشاف حقيقة الأوهام التي أصابته بالإخفاق في الإجابة على أسئلة النهضة ، بما في ذلك الفشل الذريع للمشاريع السياسية (القومية والدينية) التي وعدت الناس بالحرية والسيادة والاستقلال والتنمية والعدالة والنهضة في عصر متدفق بالحيوية والفعالية والإنجاز والتجاوز.. وبتأثير ذلك الانسداد وصل العالم العربي إلى مأزقه الحالي، وهو بطبيعة الحال مأزق النخب السياسية والفكرية والدينية والحزبية والتقليدية القديمة التي لم تدرك حتى الآن أنّها أضحت جزءًا من إرث الماضي، وعقبة أمام الاندماج بالعصر والحضارة والحداثة.

صـورة الحضـور العربي على تخـوم الألفيـة الثالثة تبـدو قاتمـة ومضطربة ، مقابـل الحضـور الفاعـل لأمـمٍ وشـعوب وثقافات أخـرى نجحت فـي اختراق مشـهد النظـام العالمـي الـذي تحـول إلـى نظـام كوني بلا حـدود ، على نحو يصعب تجاهلـه والانعزال عنـه أو مقاومتـه ورفضه.

لعلّ مـأزق هذه النخب العربية القديمة يعود إلى إفراطها في التعاطي مع اليوتوبيا والميثولوجيا في آنٍ واحدٍ على مستوى النسق الذهني للوعي والجهاز المفاهيمي للتفكير.. أماعلى صعيد الممارسة فقد كانت و مازالت مخدرة بأوهام الأيديولوجيا القومية والاشتراكية والدينية، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الأيديولوجيا تعد العدو الرئيسي للحقيقة والمعرفة.

وبعد انكشاف اليوتوبيا وإفـلاس الأيديولوجيا أمام حقائق العصر، ظلّت هذه النخب أسيرةً لأوهامها العارية وشعاراتها الشعبوية وخطابها الإنشائي .. والأخطر من كل ذلك ما زالت هذه النخب المتكلسة تصر على إغلاق الطريق أمـام تقدم نخب صاعدة من الجيل الجديد، ومصادرة حقها في أن تأخذ فرصتها ودورها في التفكير والممارسة.

ما من شكٍ في أنّ مأزق العالم العربي في نهاية القرن العشرين والألفية الثانية جاء محصلة لتراكم مريع من الإخفاقات والتراجعات الـتـي تـتـالـت مـنـذ قـرون طويلة ، تمتد إلـى ظهور السلفية المتشددة التي مارست مختلف أشكال العداء للعقل، وحاربت الفلسفة والعلوم الطبيعية والترجمة، واضطهدت الفلاسفة وعلماء الكيمياء والفيزياء والطب والـريـاضـيـات والمنطق ، وأحـرقـت كتبهم الثمينة ، الأمـر الـذي مهّد لتراجع مساهمة العرب والمسلمين في إنتاج العلوم والآداب والفلسفة والفنون، وغروب شمس الحضارة العربية والإسلامية. وزاد من خطورة هذا المأزق أنّه تزامن مع انتقال الحضارة الحديثة في نهاية الألفية الثانية وبدايات الألفية الثالثة، من الحداثة إلى ما بعد الحداثة.. ومن العالمية إلى العولمة.

يقيناً انـه لا توجد وصفة سحرية للخروج من هذا المأزق.. بيد أنّ الاستجابة لتحديات العولمة ممكنة في حال الاندماج بها واستيعاب قيمها ، وذلك من خلال تأسيس فكر سياسي وخطاب ثقافي جديد يتجاوزان أسئلة النهضة التي عجز الفكر العربي والإسلامي عن الإجابة عليها، منذ أنْ طرحها رواد فكر التنوير في القرن التاسع عشر تحت تأثير صدمة الحداثة الأولى مع الثورة الصناعية.. على أن يتم الانتقال بعد ذلك إلى صياغة أجوبة جديدة على أسئلة الزمن الجديد التي تطرحها الصدمة الثانية لما بعد الحداثة، تحت تأثير متغيرات عصر العولمة وثورة تكنولوجيا الاتصال والمعلومات!!

يبقى القـول إنّ بلوغ أهداف كهذه غير ممكن من دون بلورة مشروع نهضوي للتغيير الشامل، عبر بوابة التـجـديـد الـديـمـقـراطـي للمجتمع الـعـربـي بأفق الحرية والحداثة، بما هما نقيضان موضوعيان لأي وصاية على الدين والعقل والهوية والثقافة والمعرفة، أو إدعاء باحتكار الحقيقة أو مـصـادرة لـضـرورة الحداثة واستبدالها بتحديث التخلف!!

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

شهرة غير مسبوقة لوزيرين غير محسودين

في مآلات إبرام عقد الزواج بين رجلين!

منصور هائل

في حين يتردد ذكر بعض الأسماء وتشتهر ولا تنسى، لأنها استطاعت دخـول التاريخ من بـاب المغامرة والإنجاز المشهود، فهنالك أسماء تذكر وتشتهر هي الأخرى، لمجرد أنها خرجت من التاريخ بفرقعة مدوية لا تنسى، أو بـــ « منكر» لا يغتفر، إذا ما استعرنا من لغة الفقهاء.

ويستبعد كاتب هذه السطور أن يكون وزير العدل الحالي الدكتور غازي الاغبري من الصنف المتهافت على تحصيل شهرة لن تأتيه بعوائد أكثر من تلك التي حصدها أحد أسلافه، وهـو وزيـر سابق للعدل اشتهر بـــ « فتوى» إباحة دماء أهالي عدن وغيرها من المحافظات الجنوبية من المتترس بهم من قبل الكفار الاشتراكيين أثناء اندلاع حرب 1994 وذاعت شهرته من ذلك اليوم، وأصبح اسمه يذكر بمنكر تلك الفتوى الكارثية، وصار من علاماتها الفارقة واللصيقة، ولم يعد بالإمكان فصل أحدهما عن الآخر، فهو الحرب والحرب هو، ولا فرق، ولا يتسع المجال لأكثر من الإفصاح عن الحرف الأول من اسمه: الدكتور عبدالوهاب الديلمي.

لم نكن في وارد عقد هذه المقارنة بين الوزيرين. ولسنا بصدد الذهاب مع غوايتها إلى أبعد مما يحتمل المقام والمقال، وإن كان الواجب يدعونا إلى لفت قيادة وزارة العدل ووزيرها نحو كارثة طارئة تستهدف إلغاء الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الشرط الوجودي والإنساني والسيادي لليمن، كما تستهدف هدم جسر التواصل واللقاء مع الإنسانية المعاصرة.

ذلك ما تعنيه آخر وأخطر الضربات التصفوية للمرأة، من المجالين العام والخاص، وهي الضربة التي تمثلت بحذف المساحة الخاصة بتوقيع المرأة، الزوجة، على عقد الزواج، بوصفها طرفا في العقد، واستبدالها بمساحة لتوقيع ولي الزوجة، ما يعني حذفها فيزيائيا، وجوديا، إنسانيا... الخ. ولما كانت هذه الضربة بالغة العنف، بعيدة المدى، فقد صار من الوارد أن تجرجرنا إلى المربع الصفري لنتخبط بالبداهات ونتحوصل في سؤال العقد: وكيف يكون؟

عقد الـزواج الذي يقضي بتصنم العلاقة بين شريكين من جنسين مختلفين، وبالأفصح رجل وامرأة، هل يجوز أن يبرم بين رجل وآخر؟!

وبما أن شطب المساحة الخاصة بتوقيع المرأة على عقد الزواج ينسف العقد من أساسه ويستبطن تصغيرها وتحقيرها وشطبها، في مخالفة فجة لمنطق البداهات الحقوقية والحضارية والفلسفية التي أصلت وأسست وأطرت لعملية انـدراج البشرية ضمن أفق الرشد العقلاني الحداثي المحكوم بـــ«العقد الاجتماعي» ومتوالية العقود الأخرى الناظمة لشتى مجالات الحياة؛ فإن ذلك «الشطب» يفصح عن رجعة إلى ما قبل السياسة، والوطن وإحصاء الأمة بنزع الشدة المنصوبة من فوق الميم واستبضاع النساء كجوار وإماء... الخ.

ولأن المجال أضيق من أن يتسع للتحديق في مآلات هذا «الشطب» فقد كان لا بد من تسجيل ملاحظة سريعة خاصة بملابسات هذه الضربة التي تشير إلى أن من أعدوا لها كانوا من ذوي الاختصاص والخبرة بهندسة الوصفات الناجعة للكوارث، ولذلك حرصوا على أن تكون مباغتة وقد ورد في أسبوعية «الميثاق» الصادرة عن الحزب الحاكم أن الأمناء الشرعيين والمخولين بكتابة وتوثيق العقود الشرعية فوجئوا بنزول نموذج لعقود الزواج صادر عن الإدارة العامة للتوثيق والتسجيل بوزارة العدل تخلو من مساحة لتوقيع الزوجة.. في الوقت الذي يعلم الجميع أنه ليس كل النساء اللواتي يتزوجن يكون أولياء أمورهن آباؤهن، كما ليس كل النساء يتزوجن أبكارا، حتى تلغى توقيعاتهن، ويكتفي بتوقيعات أولياء أمورهن «الميثاق، 1رمضان/ سبتمبر».

وهنالك أشياء لم تخطر على بال «الميثاق» ولا تخطر على بال أي أحد حتى الآن. ومن الراجح أن ينسحب هذا «الشطب» على مجالات وشؤون كثيرة، وأن يلقي بظلاله على مساحات أكبر، ويخنق هوامش حركة المرأة وحقها في التعليم، والسفر، والمشاركة في الشأن العام وغير ذلك!

من الراجح، أيضا، أن تستدعي الخبرات الطالبانية لتقدم التفسيرات والإجابات المصاحبة لهذا «الشطب» الذي يستلزم إعادة توصيف اليمن بما يستوعب طبيعة توطنها في ما قبل «العقد الاجتماعي» ورجعتها إلى ما دون «العقد البدائي». إلى هنا ومازالت جملة «الشطب» تحتاج إلى المزيد من الحفر والتوسيع.